



بيان رسمي - قرار ٢٤ نيسان ٢٠٢٠

إلى عموم الشعب الأرمني،

يمضي الزمن بوتيرة سريعة. ٢٠٢٠ هو عام التغيرات الجذرية في كافة أنحاء العالم، وخاصة في أرمينيا الغربية وكيليكيا. في حين تستمر بعض الأطراف الأرمنية من العاملين في مجال حماية وإستعادة الحقوق السياسية والقانونية لأرمينيا الغربية في هدر طاقات شعبنا بالإستمرار في ترداد الشعارات المتعلقة بحقوقنا الوطنية دون أفق أو عمل سياسي منهجي.

البعض منهم يجد الخلاص في ترديد الشعارات عند الإدراك بعجزهم في العمل الواقعي. وهناك البعض الآخر، من أتباع النيات والمهام الخفية الساعية لحصر الشعب الأرمني ضمن دائرة الشعارات لعرقلة الإنطلاق نحو العمل السياسي الوطني الحقيقي على الأرض.

وفي الحالتين فالنتيجة واحدة، فبعد ضياع أكثر من مائة عام في النحيب على ضحايا المجازر، هناك من يرغب في جر شعبنا لإضاعة مائة عام جديدة في الخطابة (و فقط الخطابة) عن حقوقنا السياسية والقانونية.

* * *

إن دولة أرمينيا المعترف بها دولياً في مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ١٩ يناير ١٩٢٠ هي حقيقة دامغة وغير قابلة للإلغاء. وأن صيانتها وحمايتها، أي الترسخ العملي لإستمرارية تلك الدولة (Continuator State) هو حق وواجب كل أرمني.

من المعروف أن أداء العمل السياسي والديبلوماسية والقانوني لتحرير أرمينيا الغربية (دولة أرمينيا) وكيليكيا المحتلتين من خلال صيغة "دولة الإستمرار" هو الأساس القانوني الأوحد والمقبول في القانون الدولي. ولكن لتكون تلك الصيغة مبرمة، عليها أن تولد من رحم هيئة أرمينية شاملة تتمتع بصفة "الممثل الشرعي والوحيد" لأرمن أرمينيا الغربية.

إن العمل السياسي الممارس في فترة العقد الأخير لجهة حماية وتفعيل حقوق أرمينيا الغربية (دولة أرمينيا) كانت مهمة وذات قيمة، ولكن غير كافية. فالتجربة العملية أثبتت أن ممارسة المهام الرسمية لدولة الإستمرار كانت ناقصة بسبب غياب صفة التمثيل "الشرعي والوحيد"، وغياب العمل الجماعي، والمراعاة السياسية لدى البعض، وكذلك بسبب عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية الوطنية الشاملة.

وعليه، وإستناداً على خبراتنا الطويلة في العمل السياسي والوطني، إن من خلال السيرة الشخصية أو من خلال المنصب الذي كنت أشغله كرئيس لوزراء المنظمة التي كانت تسعى لتكون "دولة إستمرار" لدولة أرمينيا (أرمينيا الغربية)، أجد من واجبي اليوم أن أعلن أمام شعبنا الأرميني أنه بالرغم من كون صيغة "دولة الإستمرار" هي الأساس القانوني الأصح والأوحد، إلا أنها لا تزال ناقصة ومتعثرة. وبالتالي فإنه سيكون من الخديعة وعدم الأمانة الإستمرار في العمل وفقها في الظروف الراهنة، كما أنه سيضر بهيبة الأرمن ومصداقيتهم أمام المجتمع الدولي.

يستحق الشعب الأرميني إستعادة كافة حقوقه السياسية والوطنية المسلوبة، ومن واجبه إقامة وحماية دولة أرمينيا (أرمينيا الغربية) ذات الإعتراف الدولي منذ ١٩ يناير ١٩٢٠ والمحتلة حتى يومنا هذا من قبل دولة تركيا الإصطناعية، وأن يؤدي واجباته ويمارس حقوقه وفق القانون الدولي وضمائنه، ولكن فقط من خلال الشرعية القانونية، والوعي بأهمية العمل الجماعي.

لا أحد يملك الحق في توريث شعبنا، وبالأخص جيل الغد، الخديعة وعدم الأمانة.

وبناءً على ما سبق، فإنني شخصياً، ومعني كامل أعضاء الحكومة (٧ وزراء)، ونواب البرلمان من كتلة سوريا (جميعهم - ٤ أعضاء)، وكتلة لبنان (جميعهم - ٤ أعضاء)، وكتلة الولايات المتحدة الأميركية وكندا (جميعهم - ٥ أعضاء)، وأكثرية كتلة أرمينيا الشرقية (١٣ عضو)، نعلن إعتكافنا وقطع كافة علاقاتنا وإرتباطاتنا مع الهيئة الحالية "لدولة أرمينيا الغربية"، ملتزمين بمواصلة الرسالة السياسية والوطنية بأمانة وشفافية وديموقراطية ومن خلال إجماع أرميني حقيقي.

في الأيام القادمة سنعلن تفاصيل أكثر بخصوص هذا البيان الرسمي - القرار وخطواتنا المستقبلية، ونضعها تحت تصرف حكم شعبنا العادل والتاريخ.

مع فائق الإحترام،

كارنيك وهان سركيسيان

٢٤ أبريل ٢٠٢٠